

## دور العدالة التوزيعية في تكريس المواطنة لدى سكان الجنوب الكبير بالجزائر

**The role of distributive justice in the consecration of citizenship among the inhabitants of the Great South in Algeria**

عربي لادمي مُجَد

جامعة تلمسان

ladmiarbi2020gmail.com

## Summary

This study deals with the concept of citizenship and discusses its topic In Western and Arab Islamic thought, because of the difference between their starting points. It also seeks to define the values of citizenship and the extent to which it relates to so-called distributive justice.

Distributive justice can be seen as the image by which we can measure equity in the distribution of resources and services among citizens.

This study will also focus on distributional justice in the Great South - the states: Adrar, Tamanrasset, Yazi and Tindouf - for Algeria by examining the process of distribution of resources and services for several sectors, with the adoption of a questionnaire. to measure the satisfaction of the population of the south with this distribution compared to what the Sahara region offers in terms of energy resources. It is considered the main nerve of the Algerian economy. On the basis of the information from this questionnaire, we will measure the extent of the citizenship of the inhabitants of the Great South according to the reality of distributive justice adopted by the Algerian government. We will also address the most important obstacles to achieving fair distributive justice in its true sense in this region.

Keywords: citizenship, distributive justice, constitution of Algeria, region of the Great South in Algeria.

## الملخص

تتناول هذه الدراسة مفهوم المواطنة و تناقش موضوعه في الفكرين الغربي والعربي الاسلامي ، نظرا للاختلاف بين منطلقات كل منهما. كما تسعى الى تحديد قيم المواطنة، ومدى ارتباطها بما يسمى العدالة التوزيعية. فالعدالة التوزيعية يمكن اعتبارها الصورة التي من خلالها يمكن قياس مدى الإنصاف في توزيع الموارد والخدمات بين المواطنين .

كما سنتناول هذه الدراسة، العدالة التوزيعية في الجنوب الكبير\_ ولايات:ادرار، تلمسان، اليزي وتندوف\_ للجزائر من خلال الوقوف على العملية التوزيعية للموارد والخدمات لعدة قطاعات، مع اعتماد استبيان لقياس مدى رضی سكان الجنوب على هذا التوزيع بالمقارنة بما تقدمه منطقة الصحراء الكبرى من موارد طاقوية تعتبر العصب الأساسي لإقتصاد الجزائر. وبناء على معلومات ذلك الاستبيان سنقيس مدى مواطنة سكان الجنوب الكبير وفقا لواقع العدالة التوزيعية المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية ، كما سنقف على اهم العقبات في تحقيق عدالة توزيعية عادلة بمعناها الحقيقي في تلك المنطقة.

كلمات مفتاحية: المواطنة، العدالة التوزيعية، دستور الجزائر، منطقة الجنوب الكبير بالجزائر.



## مقدمة:

تبلورت فكرة المواطنة بشكل جلي بعد معاهدة ويستفاليا 1648 م ،التي اتت كتطبيق عملي لفكرة العقد الاجتماعي الذي نظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين من خلال العقد المؤسس للجماعة السياسية، والذي يمكن ان نسميه الروح القانونية للمواطنة . ومن ذلك الحين تبلور الفكر المواطني بالتوازي مع تطور الدولة المدنية .

وباعتبار أن عملية تكريس المواطنة لدى الأفراد المنتمين للدولة الوطنية هي أهم وظيفة للدولة الوطنية تجاه مواطنيها، كانت العدالة التوزيعية جوهر هذه الوظيفة، ومن واجب هذا النوع من الدول\_ الدولة الوطنية\_ أن تحقق تلك العدالة بصرف النظر عن جميع الفوارق التي تميز مكونات المجتمع المكون لها، سواء تعلق الأمر باللون، العرق، الجنس، الطائفة أو الإقليم.

تبرز أهمية هذه الدراسة في أهمية العدالة التوزيعية بالنسبة للمواطنة، فالأولى تمثل صورة لأحد ركني المواطنة أي الحقوق. أما الركن الثاني للمواطنة\_الواجبات\_ فهو غالبا ما\_ يتأثر\_ بنعكس في شكل الرضى أو عدمه كأحد مخرجات العدالة التوزيعية.

وبالعودة إلى العدالة التوزيعية في الجزائر، فإن أهمية هذه الدراسة تبرز في الوقوف على واقع العدالة التوزيعية وأثرها في تكريس الحس المواطني لدى السكان في الجزائر، خاصة منطقة الجنوب الكبير نظرا لبعدها الجغرافي عن مركز القرار (العاصمة). فولايات الجنوب الكبير تتميز بمساحتها الشاسعة(أكثر من ثلثي مساحة الجزائر في مجملها) وبعدها الواضح عن مركز القرار (من 1400\_2100 كم) بين مقرر كل ولاية والجزائر العاصمة. ومن جهة أخرى ما تتوفر عليه تلك الولايات من ثروات طبيعية خاصة مصادر الطاقة والتي تعتبر المورد الرئيس للخبزنة العمومية للدولة الجزائرية .

ومما سبق يمكن طرح السؤال التالي :

- ما مدى تأثير واقع العدالة التوزيعية في منطقة الجنوب الكبير في الجزائر على تكريس المواطنة لدى سكان تلك المنطقة؟ وللإجابة عن الإشكالية السابقة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالعدالة التوزيعية ؟
  - مامفهوم المواطنة ؟
  - ماهي قيم المواطنة ؟
  - ما واقع العدالة التوزيعية في منطقة الجنوب الكبير بالجزائر ؟
  - ما هو أثر العدالة التوزيعية على استقرار المجتمع في منطقة الجنوب الكبير في الجزائر ؟
- فرضية الدراسة :

تسعى هذه الدراسة الى اختبار الفرضية التالية :

- تكريس مبدأ العدالة التوزيعية يساهم في تكريس الفكر المواطني لدى الأفراد .

المقاربة المنهجية للدراسة : اعتمد تحليلنا في هذه الدراسة على مقاربة منهجية مركبة من خلال الاعتماد على المنهج القانوني في تفسير ووصف قيم المواطنة في الدستور الجزائري وكذلك في بعض القوانين التنظيمية المتعلقة بموضوعاتها. والمنهج المقارن لإبراز واقع العدالة التوزيعية في الجنوب الكبير.

أدوات البحث المستخدمة في الدراسة:إستعنا في هذا البحث بأداة الإستبيان كاداة لجمع المعلومات لقياس مدى رضى عينة(200فرد) من من مجتمع البحث ( سكان الجنوب الكبير) وفقا لواقع العدالة التوزيعية في ولاياتهم.

التنظيم العلمي للدراسة : أنت هذه الدراسة في شكلها العلمي من محورين كما يلي :

اولا :مدخل مفاهيمي

1\_ مفهوم العدالة التوزيعية

2\_ مفهوم المواطنة في الفكرين الغربي و العربي الإسلامي

3\_ قيم المواطنة في الدستور الجزائري كمؤسسة للعدالة التوزيعية.

ثانيا . واقع العدالة التوزيعية في القطاعات الخدمائية لسكان الجنوب الكبير

1\_ التوزيع في القطاع التعليمي

2\_ التوزيع في القطاع الصحي

3\_ التوزيع في قطاعات النقل والاستثمار

4\_ معيقات عدالة التوزيع في الجنوب الكبير

الخاتمة

### المحور الأول:مدخل تمهيدي

في هذا المحور تتناول الدراسة مدخلا مفاهيميا لكل من المواطنة والعدالة التوزيعية ، من خلال التأصيل الاصطلاحي لكل منهما، كما يتطرق هذا المحور إلى الترابط بين قيم المواطنة واسبس العدالة التوزيعية في الدستور الجزائري .

#### 1\_ مفهوم العدالة التوزيعية:

أ\_ تعريف

ارتبط مفهوم العدالة بشكل عام بمصطلح العدالة التوزيعية ، وهو من المصطلحات عديدة التفسيرات وفقا لكل منظر وباحث كل حسب وجهة نظره حولها، سنقتصر على التعريفين التاليين لكننا سنركز بالتحليل على رؤية المفكر الأمريكي "جون رولز" \* صاحب كتاب "نظرية في العدالة".

● العدالة التوزيعية هي مبادئ معيارية صممت لتوزيع السلع\_الخدمات\_ توزيع محدودا وفقا للطلب، وتختلف هذه المبادئ باختلاف الأبعاد؛ من سلع صالحة للتوزيع (مدخول، ثروة، فرص...إلخ)، وطبيعة المستفيدين منها(أفراد، دول... إلخ) ، الأساس الذي يجري توزيعها بناء عليه (المساواة، وفقا لمميزات الأفراد، وفقا لعمليات السوق المجانية... إلخ)<sup>1</sup>.

● عرف "جون رولز" العدالة التوزيعية بأنها: "الطريقة التي توزع من خلالها المؤسسات الاجتماعية\*\* الحقوق والواجبات الأساسية ، وتنظم تقاسم الفضائل الناتجة عن التعاون الاجتماعي"<sup>2</sup>.

في التعريف السابق نجد ان "رولز" لم يركز على معايير العدالة التوزيعية بشكل تفصيلي بقدر ما ركز على الجهة المنوطة بتحقيق العدالة التوزيعية أي المؤسسات الاجتماعية .

يبرز دور المؤسسات في تحقيق العدالة التوزيعية لدى رولز باعتبار ان "المادة الأولية لمبادئ العدالة الاجتماعية هي البنية الأساسية للمجتمع، الترتيب لمؤسسات اجتماعية رئيسية في مخطط واحد للشراكة. لقد رأينا أن هذه المبادئ يجب أن تحكم التخصيص للحقوق والواجبات في هذه المؤسسات ويجب أن تحدد التوزيع المناسب لمنافع وأعباء الحياة الاجتماعية. ويجب عدم الخلط بين مبادئ العدالة للمؤسسات وبين المبادئ التي تطبق على الافراد وأفعالهم في ظروف معينة"<sup>3</sup>.

إلا أن نجاعة هذه المؤسسات في الاطار العملي لقي الكثير من النقد بسبب مدى إمكانية تحقيق تلك المؤسسات\_ فرعها النظامي وليس القانوني طبعا \_ التوزيع (العادل) المناسب للمنافع والاعباء تجاه مكونات المجتمع الواحد. وهو ما أكده "إمارتيا

سن "في كتابه "فكرة العدالة" اذ اعتبر ان : "... لم يقل لنا رولز كثيرا كيف سيكون اختيار مجموعة من المؤسسات على أساس من المبادئ المتنافسة للعدالة التي تتطلب تكوينات مؤسسية مختلفة للبنية الأساسية للمجتمع..."<sup>4</sup>.

كما ربط "رولز" العدالة بمتغير مهم جدا بالنسبة له والمتمثل في "الانصاف"، فأعتبر ان: "العدالة يجب ان ينظر اليها من حيث انها تنشأ الانصاف"<sup>5</sup>.

إذا مبدأ الانصاف هو الحلقة الجوهرية في مفهوم العدالة لدى رولز ، باعتباره كحالة استثنائية ل"اللامساواة" الحميدة، وهو ما فسره رولز في وضعه مبدأين اساسين للعدالة التوزيعية.

ب\_ مبدأ العدالة التوزيعية لدى رولز :

طرح "رولز" نظرية العدالة من منطلق أنها إنصاف ويؤسسها على مبدئي التماثل(المساواة في الحريات) والإختلاف(اللامساواة\_العادلة\_ في الفرص الاقتصادية، الاجتماعية) من خلال<sup>6</sup>:

أ\_ يجب ان يحصل كل شخص على حق متساوي في المخطط الأكثر اتساعا من الحريات الأساسية المتساوية ، المتوافق مع مخطط مماثل من الحريات للآخرين .(المساواة\_التماثل\_ في الحقوق والحريات الاساسية).

ب\_ يجب ترتيب حالات اللامساواة\_الاختلاف\_الاقتصادية والاجتماعية بحيث تكون :

\_ متوقعة بشكل معقول على انها لمصلحة كل شخص .

\_ الالتحاق بالمناصب والمواقع مفتوحا للجميع .

إذا، من خلال مبدئي العدالة ، يؤكد رولز على ان العدالة التوزيعية هي إعادة توزيع الموارد على أساس "توزيع المستحقات على الافراد بشكل عادل\_ وليس من خلال الاحتياجات\_ وموزع بإنصاف حتى تضمن استمرارية النظام الديمقراطي..."<sup>7</sup>، لكنه يتمسك بمبدأ الحرية وفقا للمبدأ الأول (أ)، هذا من جهة. ومن جهة أخرى يعرف رولز العدالة التوزيعية على انها إنصاف من خلال اللامساواة المشتربة لتحقيق المنفعة للجميع وفقا للشرط الأول من المبدأ الثاني(ب) ، والقصود باللامساواة هو عدم المساواة في التوزيع اذا كان في مصلحة الافراد الأقل حظا من الاستفادة من الموارد والخدمات .

2\_ مفهوم المواطنة.

أ\_ لغة

لم يعرف مصطلح المواطنة في اللغة العربية تعريفا دقيقا منطبقا على معنى مصطلح المواطنة بذاته، وإنما شرح نسبة إلى مصطلحات أخرى كالوطن او المواطن.

جاء في معجم لسان العرب مصطلح المواطنة بأنه "من أصل الوطن والمقصود به المنزل الذي يقيم فيه الفرد أي هو موطن الإنسان ومحلّه"<sup>8</sup> .

وأشتقت الكلمة من وطن يطن وطنا أو موطنا، ووطن البلد بمعنى اتخذه محلا ووطنا وجمع الوطن أوطان<sup>9</sup> .

والمواطنة مصدر الفعل واطن أي اشترك المكان مع غيره<sup>10</sup>. لكن مشاركة المكان قد تكون من طرف غير المواطنين كالأجانب (لاجئين، مهاجرين).

ب\_ المواطنة اصطلاحا

لتناول التعريف الاصطلاحي للمواطنة ارتأينا مناقشة مفهومه ضمن الفكرين الغربي والإسلامي.

● مفهوم المواطنة في الفكر الغربي :

يرى أفلاطون أن البشرية خلقت مختلفة، بما ففة خلقت لتكون حاكمة ، وأخرى خلقت لتكون محكومة، حيث اعتبر أن " الحقيقة التي أقرتها الطبيعة هي أن المريض سواء كان غنيا أو فقيرا ينبغي عليه أن ينتظر على باب الطبيب، وأن كل إنسان يحتاج أن يكون محكوما يجب أن ينتظر على باب القادر على الحكم"<sup>11</sup>.

أما أرسطو فهو يرى فكرة المواطنة بنظرة مختلفة تماماً حيث عرف المواطن انطلاقاً من ممارس هذه المواطنة، وحصر ممارستها في الرجل الممتاز من بين الرجال الأحرار المشارك في سياسة الدولة مشاركة فعلية فهو جندي في شبابه، حاكم في كهولته كاهن في شيخوخته فهو متفرغ طوال حياته لخدمة الوطن<sup>12</sup>.

من خلال التعريفين السابقين يمكن أن نميز بين مفهوم المواطنة لدى أفلاطون ومفهومها لدى أرسطو من خلال :  
 - اقتصار أفلاطون وأرسطو فكرة ممارسة المواطنة على فئة معينة من المجتمع مع التباين الطبيعي الذي اقره كل منهما .  
 - أعطى أفلاطون معنى واسعاً للمواطنة مع توضيحه لطريفي العلاقة فيها، الحاكم والمحكومين، مع تمييزه لصورة تلك المواطنة من طبقة لأخرى ( الحكام، الفلاسفة، الجنود، بقية الرعية ).  
 - نفى أرسطو صفة المواطنة عن الرعية و إقتصرها على النخبة فقط بغض النظر عن مجالات هذه النخب ( سياسة ، دينية ، عسكرية ) .

عرف "مارشال"(T-H-Marshal) المواطنة بأنها "المكانة التي تيسر الحصول على الحقوق والقوى المرتبطة بها، والتي تحدد الحقوق المدنية مثل حرية التعبير والمساواة أمام القانون والحقوق السياسية التي تشمل الحق في التصويت والحق في الانضمام إلى أي تنظيمات سياسية مشروعة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية ..."<sup>13</sup>.  
 رغم أن مارشال وضح بان المواطنة ليست وضع عادي وإنما هي مكانة يصل إليها الفرد من خلال حصوله على مجمل الحقوق المدنية. إلا أنه أغفل جانب الواجبات الملقاة على عاتق الفرد المواطن بالموازاة مع حصوله على حقوقه، وهو ما يجعل تعريف مارشال للمواطنة ضيقاً.

#### ● المواطنة في الفكر العربي الإسلامي

رغم أن مفهوم المواطنة لم يُهتم بدراسته في الفكر الإسلامي إلا حديثاً، إلا أن هناك عدة محاولات لتشخيص مفهوم هذا المصطلح .

عرف "جمال الدين إبراهيم محمود" المواطنة بأنها "مجموعة القيم والمبادئ والإتجاهات التي تؤثر في شخصية الفرد فتجعله إيجابياً يدرك ماله من حقوق وما عليه من واجبات في الوطن الذي يعيش فيه، وقادراً على التفكير السليم في المواقف المختلفة"<sup>14</sup>.  
 أما "فكري حسن ريان" فقد عرف المواطنة بأنها "مجموعة من القيم التي تجعل الفرد يتفانى في خدمة وطنه بل ويضحى بنفسه في سبيل ذلك إن اقتضت الضرورة"<sup>15</sup>.

يلاحظ أن "إبراهيم محمود" و"ريان" لم يفرقا بين مفهوم المواطنة ومفهوم الوطنية بحيث إن الأولى حالة مركبة من واجبات وحقوق وقيم أما الثانية فهي الإحساس بالواجب تجاه الوطن بغض النظر عن ما يقدمه الوطن من حقوق للفرد .

كما عرف "محمد عثمان الخشت" المواطنة بأنها "الانتماء للوطن انتماء يتمتع المواطن فيه بالعضوية الأهلية على نحو يتساوى فيه مع الآخرين الذين يعيشون في الوطن نفسه مساواة كاملة الحقوق والواجبات أمام القانون دون تمييز بينهم على أساس اللون أو العرق أو الدين أو الفكر أو الموقف الحالي أو الانتماء السياسي، ويحترم كل مواطن المواطن الأخر، كما يتسامح الجميع تجاه رغم التنوع والاختلاف بينهم بعضهم البعض رغم التنوع والاختلاف بينهم"<sup>16</sup>.

في هذا التعريف ل"عثمان الخشت" رغم أنه تطرق إلى وصف حالة المواطنة بشكل دقيق إلا أنه ركز على المواطنة الأفقية والتي تكون في الأساس تحصيل حاصل لميزة المجتمع المتسامح وأغفل المواطنة العمودية التي تبين حالة العلاقة بين المواطن والوطن والتي إن رقت توافرت المواطنة الأفقية، ويعدم رقيها تنعدم المواطنة الأخيرة .

عرف "القحطاني" مفهوم المواطنة من المنظور الإسلامي بأنها " مجموعة العلاقات والروابط والصلات التي تنشأ بين دار الإسلام وكل من يقطن هذه الدار، سواء أكانوا مسلمين أم ذميين أم مستأمنين"<sup>17</sup>.

أشار "القحطاني" إلى مصدر فكرة المواطنة وارتباط ظهورها بدار الإسلام والذي يطابق الوطن في وقتنا المعاصر. إلا انه يوجد اختلاف بين المفكرين الإسلاميين في طرقي العلاقة الممارسة للمواطنة .

فالقحطاني مثلاً، يرى أن المواطنين هم كل من يقطن الوطن حتى وان كانوا غير مسلمين، لكن هناك من يقتصر صفة المواطنة لأهل الذمة فقط من غير المسلمين القاطنين دار الإسلام.

وقد ظهرت المواطنة في النموذج الإسلامي في وثيقة "صحيفة المدينة" وتسمى أيضاً "دستور المدينة" الذي ارسى قواعد المجتمع المتعدد دينياً لضمه لليهود والمسلمين وغيرهم في عهد النبي صل الله عليه وسلم<sup>18</sup>.

فالمواطنة في الفكر الإسلامي ظهرت من خلال تنظيم الشرع الكريم بين سلطة المسلمين والقاطنين غير المسلمين المتواجدين في دار السلام وهم المدعوون بأهل الذمة\* .

لخص الأستاذ "خالد باجموت" مضامين المواطنة من خلال تحليله لوثيقة "صحيفة المدينة" بعد نقده لعدة رؤى لمفكرين عرب حول هذه الصحيفة ، والتي ورد فيها بهذا الخصوص<sup>19</sup> :

\_ اعتراف الدولة الإسلامية بالتعددية الدينية وبحرية ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين في بلاد المسلمين .

\_عدم مشاركة أهل الذمة في الحروب

\_ يعتبر أهل الذمة تابعين للسلطة السياسية ومتساويين أمام القضاء مع غيرهم من المسلمين.

\_لا يشغل أهل الذمة مناصب سامية في الدولة.

إذا المواطنة في الفكر الإسلامي هي وضع تلقائي ينتج عن إتباعنا لتعاليم ديننا الخفيف، لأن "صحيفة المدينة" كانت لضمان حقوق أهل الذمة ولأن الروح التضامنية المميزة للمواطنة هي أساس المعاملات في المجتمع الإسلامي وقد أكد الرسول الكريم (ﷺ) على ذلك حيث قال " مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"<sup>20</sup>.

من خلال ما سبق نجد أن فكرة المواطنة التي ظهرت في الفكر الغربي كانت كنتاج لتطور طبيعة المجتمع المكون للدولة عند الإغريق والرومان وحتى مع تطور الدول الغربية منذ قيام الدولة القومية 1648م، مروراً بتكريس المواطنة من خلال مبادئ الثورات الإنجليزية، الأمريكية، الفرنسية إذ أن المواطنة في الفكر الغربي هي نتاج تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين .

أما في الفكر الإسلامي فان المواطنة هي القانون الطبيعي لدى جميع مكونات المجتمع، أما الحالة التي تظهر فيها في " صحيفة المدينة " إنما هي ضمان لحقوق غير المسلمين في دار الإسلام، والتي تضمن لهم حقوقهم وتوضح واجباتهم ومن خلالها تظهر روح الإلتزام لدى هؤلاء، وهذا الأمر يوضح جلياً أن تركيبة المجتمع في الدولة الإسلامية لم يعرف التمييز بين الحاكم والمحكومين ولا بين المسلمين وأهل الذمة، عكس ما يظهر جلياً من تمييز ضد المسلمين في الكثير من البلدان الغربية في وقتنا المعاصر.

### 3\_قيم المواطنة في الدستور الجزائري كمؤسسة للعدالة التوزيعية.

تعرف القيم بأنها "مجموعة من المقاييس التي تجعل فرداً ما أو جماعة يصدر حكماً نحو موضوع معين أو شيء ما بأنه مرغوب أو غير مرغوب فيه، وذلك في ضوء تقدير الفرد أو الجماعة هذه الأشياء أو الموضوعات وفق ما يتلقاها من معارف وخبرات ومبادئ وما يؤمن به من مثل في الإطار الذي تعيش فيه الجماعة"<sup>21</sup>.

وقد كرس الدستور الجزائري كأعلى مؤسسة توزيعية(قانونية) انشاء المؤسسات التوزيعية كأجهزة او كقوانين من خلال مادته التاسعة اذ نصت على<sup>22</sup> :

\_ يختار الشعب لنفسه مؤسسات وغايتها ما يأتي :

- المحافظة على السيادة والاستقلال الوطني ودعمهما.
- المحافظة على الهوية والوحدة الوطنيتين ودعمهما.

- حماية الحريّات الأساسيّة للمواطنو الازدهار الاجتماعيّ والتّقافي.
  - ترقية العدالة الاجتماعية.
  - القضاء على التفاوت الجهوي في مجال التنمية.
  - تشجيع بناء اقتصاد متنوع يثمن جميع قدرات البلد، الطبيعية، البشرية والعلمية.
  - حماية الاقتصاد الوطنيّ من أيّ شكل من أشكال التلاعب أو الاختلاس أو الرشوة أو التجارة غير المشروعة أو التعسف أو الاستحواذ أو المصادرة غير المشروعة.
- لقد حرص الدستور الجزائري على تحقيق العدالة التوزيعية، من خلال تأكيده على ان الشعب هو المخول الوحيد لاختيار المؤسسات التوزيعية من جهة، ومن جهة أخرى حرصه على ابراز القيم التي من الواجب على المؤسسات حمايتها من أي شكل من أشكال الانتهاك .

في هذه الحال سنقتصر على تبيان الحقوق والواجبات الضامنة لعدالة التوزيع في الدستور الجزائري:  
أ\_المساواة:

تمثل قيمة المساواة جوهر المواطنة، كما تمثل أبرز مبادئ العدالة التوزيعية ، هذه القيمة التي تعتبر أصل الديمقراطية، نادت بها كافة الأديان السماوية ، كما أكدت وطالبت بها كافة المواثيق الدولية المقررة لحقوق الإنسان، والأحكام والدساتير الوضعية الداعية إلى الديمقراطية.

تعتبر قيمة المساواة الحجر الأساس للمواطنة لأنها تعني تنظيم العلاقة بين المواطنين في الجماعات السياسية والاجتماعية ، وكذلك بين الحاكم والمحكومين في الدولة، وتمس هذه القيمة عدة جوانب في حياة الفرد والجماعة في الدستور الجزائري والتي من صورها:

1\_المساواة أمام القانون : تظهر المساواة من خلال خضوع جميع الأفراد للقوانين بنفس الدرجة دون استثناء، وقد أكدت هذه القاعدة في كل المواثيق الدولية والدساتير الوطنية<sup>23</sup>.

ونص الدستور الجزائري في مادته 32 على أن: " كل المواطنين سواسية أمام القانون ، ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو إجتماعي"<sup>24</sup>.

ولأن بتكريس المساواة أمام القانون تزول كل الفوارق الإجتماعية مهما كان نوعها ( لون، عرق، دين... الخ)، وتسود دولة الحق والقانون فقد حرص الدستور الجزائري على ذلك خاصة مع تميز المجتمع الجزائري بالتعدد العرقي وتعدد الاجناس .

2\_ المساواة في الحقوق والواجبات: وتعني التمتع بالحقوق وعدم التفاوت فيها، وعدم التفضيل فيها لطائفة دون أخرى، ومن جهة أخرى الالتزام بالواجبات دون التمييز في أدائها، فالجميع سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات<sup>25</sup> ، وقد كرس الدستور الجزائري المساواة في الحقوق والواجبات في المادة 34 اذ نصت بأن " تستهدف المؤسسات ضمان مساواة المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعيق تفتح شخصية الإنسان وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية"<sup>26</sup>.

هذه المادة استهدفت المساواة في الحقوق والواجبات كأساس للعدالة التوزيعية كما شملت تكريس أبعاد المواطنة (السياسية ، الاقتصادية، الاجتماعية ، والثقافية)، وهذا دليل على الترابط بين فكريتي العدالة التوزيعية والمواطنة والتداخل بينهما.

3\_ المساواة في تولي الوظائف العامة: وهي شق من الحقوق ويطلق عليها أيضا المساواة في الحقوق المدنية والسياسية.  
كرس الدستور الجزائري هذا النوع من المساواة في المادتين "63,69" على التوالي "يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة ، دون أي شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون"، "لكل المواطنين حق في العمل"<sup>27</sup>.

ب\_ العدل : العدالة قيمة ضرورية في المواطنة وهي جوهر العدالة التوزيعية ، لأنه بالعدالة والعدل فقط يمكن أن تكون هناك مساواة بين المواطنين كما أن العدل يضمن الحفاظ على الحقوق وأداء الواجبات من طرف المواطنين، وبوجود العدل يحس المواطنون بالمساواة وتكافؤ الفرص، ما يحفز روح المواطنة فيهم<sup>28</sup>. أي أنه كلما انتشرت العدالة الاجتماعية إزداد انتماء الأفراد لوطنهم وتجدرت وطنيتهم أكثر.

ج\_ الالتزام (المسؤولية، الواجب): يقصد به مدى خضوع جميع أطراف المواطنة ( المواطن ، المجتمع، الدولة ) للقوانين وانصياعهم لها. هذا الخضوع ينتج عنه التزاما منتظما أو ذاتيا يهدف للقيام بالأعمال والمسؤوليات الملقاة على عاتق كل طرف من موقعه وأدائه لدوره على أكمل وجه، مما يشجع روح المواطنة<sup>29</sup>.

فحقيقة الالتزام تعني التمسك بالمعايير والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع بصورة فاعلة تحقق المصلحة العامة والايفاء بجميع الواجبات الملقاة على عاتق الفرد . وهو ما دعا إليه الدستور الجزائري في مواد<sup>30</sup> :

المادة 74: يجب على كل شخص ان يحترم الدستور وقوانين الجمهورية .

المادة 78: كل المواطنين متساوين في أداء الضريبة

المادة 80: يجب على كل مواطن ان يحمي الملكية العامة ومصالح المجموعة الوطنية ويحترم ملكية الغير.

تتم السلطة التنفيذية بالسهر على تحقيق قيمة الالتزام من طرف جميع أطراف المواطنة، وفي الجزائر الجهة المخولة لمراقبة مدى التزام المواطنين بمسؤولياتهم هي وزارة الداخلية بالإضافة إلى الوزارات ذات الطابع المالي ووزارة العدل .

د\_ الولاء والانتماء :

إن قيمة الولاء هي المحرك الحقيقي للمواطنة وهو نتيجة نهائية والتي تتبلور من خلال عدالة التوزيع، فالولاء هو الأساس الأول الذي يحول للفرد المطالبة بحقوقه، كما يدفعه إلى أداء واجباته ضمن إطار قيم المواطنة، كما أن قيمة الولاء تدفع إلى بروز ما يسمى بالهوية الموحدة التي تعبر عن "رابطة معنوية بين الفرد ودوائر مجتمعه المختلفة"<sup>31</sup>. والولاء من دعائم تكريس المشروعية للسلطة الحاكمة .

اما الانتماء فهو الحالة التي تضمن تواجد الفرد ضمن جماعة بعد إثبات ولاءه لتلك الجماعة، فلا انتماء دون ولاء . والمبدأين معا هما كنتيجة للعدالة التوزيعية .

### المحور الثاني: واقع العدالة التوزيعية في القطاعات الخدمانية لسكان الجنوب الكبير بالجزائر :

سيحاول هذا المحور عرض واقع عدالة التوزيع في بعض القطاعات الخدمانية في ولايات الجنوب الكبير (ادرار ، تيندوف، تلمسان ، اليزي )، ويشمل هذا العرض قطاعات التعليم، الصحة، وقطاع التنمية والتهيئة الحضرية.

تتميز ولايات الجنوب الكبير بقلّة عدد السكان مقارنة بسكان الهضاب و الشمال. فعدد سكان الجنوب الكبير لا يتجاوز مليون ونصف المليون من إجمالي عدد سكان الجزائر المقدر ب 41 مليون نسمة<sup>32</sup>. لكن هذه الاحصائية تقديرية باعتبار السكن للإقامة ، خاصة وان في الإحصاءات الكثير يسجل مكان اقامته الاصلية وليس الإقامة الحالية ( إقامة العمل)، حيث تشير تقارير الى ان عدد السكان الدائمين والمقيمين بسبب العمل تجاوز 2 مليون نسمة .

#### 1\_ التوزيع في قطاع التعليم :

يعتبر قطاع التعليم من القطاعات الهامة نظرا لحساسيته، باعتباره مرتبط بنشأة أجيال متعاقبة، وهذه الأجيال من الضروري يمكن أن تتعلم وتتكون، لأنها هي من سيقود البلاد يوما ما. فأهمية التعليم بالغة لأي أمة . فالشعب المتعلم يكون أكثر حضارة وتقدم ورفي من الشعب الجاهل، والأمي .

وقد سعت الحكومة الجزائرية على عاتقها تحسين مستوى التعليم للأجيال من خلال بناء المؤسسات التعليمية عبر كامل القطر الوطني وتوفير كل السائل المادية والمعنوية لتحقيق افضل تعليم للأجيال .



وقد نص الدستور الجزائري على أهمية حق التعليم في مادته 65<sup>33</sup>:

- الحق في التعليم مضمون.
- التعليم العمومي مجاني حسب الشروط التي يحددها القانون.
- التعليم الأساسي إجباري.
- تنظم الدولة المنظومة التعليمية الوطنية.
- تسهر الدولة على التساوي في الالتحاق بالتعليم والتكوين المهني.

جدول(1) يوضح تقسيم المؤسسات التعليمية حسب الولايات:

	الابتدائية		المتوسط		الثانوي	
	مؤسسات	تلاميذ	مؤسسات	تلاميذ	مؤسسات	تلاميذ
ادرار	349	632	85	354	39	18440
بشار	146	348	44	226	14	8710
تندوف	23	589	11	453	3	1374
اليزي	60	758	14	470	6	1147
تمنراست	135	240	33	163	14	5653

المصدر: اعداد الباحث<sup>34</sup>

نلاحظ من خلال الأرقام السابقة، ان الحكومة اخذت في نظر الاعتبار نسبة عدد السكان بالولايات الجنوبية فكان توزيع المؤسسات وانشائها وفقا لعدد التلاميذ حيث كانت معدلات التوزيع كالتالي :

- ادرار : معدل 248 تلميذ في المؤسسة الواحدة.
- بشار :معدل 325 تلميذ في المؤسسة الواحدة .
- تندوف:معدل 319 تلميذ في المؤسسة الواحدة.
- ايليزي:معدل 168 تلميذ في المؤسسة الواحدة.
- تمنراست:معدل 254 تلميذ في المؤسسة الواحدة.

وقد أبدى 75 بالمائة من المبحوثين رضاهم(بدرجة مقبول ) على العموم حول هذه الخدمات مع ابداء تحفظات منها:

- الإكتظاظ في بعض المدارس حيث يحتوي القسم الواحد على 50 طالب في بعض المؤسسات.
- عدم توفر معدات التكييف في العديد من الاقسام في بعض الاقسام ما يعيق تحصيل التلاميذ.
- عدم توفر الأجهزة الخاصة بالمخابر في العديد من الثانويات .
- الإفتقار إلى مدرسين ممتازين لتدريس اللغات الأجنبية وهو ما ينعكس على ضعف مستوى التلاميذ في هذه اللغات، خاصة بعد حصولهم على شهادة البكالوريا واختيارهم لتخصصات ناطقة باللغة الفرنسية .
- عدم توفر وسائل النقل خاصة في المناطق النائية اذ يضطر بعض الأولياء إلى استعمال الجرارات والشاحنات لنقل التلاميذ .رغم سوء المناخ سواء كان الفصل شتاء او صيفا .

## 2\_ التوزيع في قطاع الصحة:

يعتبر القطاع الصحي في الجزائر قطاعا حساس جدا لارتباطه بصحة المواطن. وقد حرص الدستور الجزائري على ضمان الرعاية الصحية للمواطن كحق ثابت له ، فنصت المادة 66 على<sup>35</sup>:

- الرعاية الصحية حقّ للمواطنين
- تتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض الوبائية والمعدية وبمكافحتها.
- تسهر الدولة على توفير شروط العلاج للأشخاص المعوزين .

ورغم التأخر الذي عرفه هذا القطاع منذ الاستقلال الى منتصف التسعينات خاصة في ولايات الجنوب الكبير، إلا أن الحكومات الجزائرية المتتالية منذ عقد ونصف سعت إلى إستدراك كل النقائص التي تواجه صحة المواطن الجزائري، ووفق إحصائية لوزارة الصحة الجزائرية عام 2015 نبين المعدلات الوطنية التالية<sup>36</sup>:

- معدل 2 سرير لكل 1000 نسمة .
- معدل قاعة علاج لكل 6886 نسمة
- معدل طبيب عام لكل 1118 نسمة
- معدل طبيب متخصص لكل 1413 نسمة
- معدل طبيب اسنان لكل 2972 نسمة
- معدل صيدلي لكل 3467 نسمة
- معدل مساعد طبيب(ممرض) لكل 325 نسمة
- معدل طبيب نساء لكل 1203 امرأة

تقدر منظمة الصحة العالمية أن البلدان التي لديها أقل من 23 عاملا في الرعاية الصحية (ماين طبيب ،ممرض وقابلة) لكل 10000 نسمة من السكان لن تتمكن على الأرجح من تحقيق معدلات التغطية الوافية بالتدخلات الرئيسية للرعاية الصحية الأولية حسب أولويات المرامي الإنمائية للألفية<sup>37</sup>.

ومن خلال المعطيات السابقة لوزارة الصحة بالجزائر نجد ان توزيع مجموع العاملين في القطاع الصحي إلى السكان هو 6 عمال لكل 7031 نسمة وهو معدل منخفض جدا عن المؤشر الذي وضعته منظمة الصحة العالمية المتمثل في "أعلى من 23 عامل في الرعاية الصحية لكل 10000 نسمة" .

اما توزيع الخدمات الصحية في الجنوب الكبير بالجزائر فيتضح من خلال الجدول التالي:

جدول(2) يوضح توزيع المستشفيات والعيادات الجوارية في ولايات الجنوب الكبير:

الولاية	المستشفيات	العيادات الجوارية	عدد السكان	النسبة وفقا للمؤشر الوطني (عيادة جوارية لكل 6886 نسمة)
ادرار	3	6	402197	58/9
تمنراست	2	7	198690	30/9
تیندوف	1	2	58193	9/3
اليزي	1	5	54490	8/6

المصدر: اعداد الباحث\*

من خلال الجدول يتضح ما يلي :

معدل المستشفيات في كل من ادرار وتمنراست ضعيف جدا بالنسبة الى المعدل المفترض من طرف وزارة الصحة ، فوجد توفر 9 وحدات (مستشفيات + عيادات جوارية ) من 58 وحدة اللازمة للتغطية الصحية ل 402197 نسمة في ولاية ادرار. و9 وحدات من 30 وحدة اللازمة للتغطية الصحية ل 198690 نسمة في ولاية تمنراست. في حين نجد تقارب عدد الوحدات في ولايات تيندوف ب الثلث. أما ولاية اليزي فالوحدات الصحية المتوفرة تكاد تغطي كل قاطني الولاية وفقا للمعدل اللازم للتغطية الصحية في هذه الولاية .

ووفقا لوزارة الصحة بالجزائر نجد التوزيع التالي لعدد الأسرة حسب المستشفيات على المستوى الوطني:<sup>38</sup>

- 16 مستشفى جامعي يشمل 14343 سرير
- 204 مستشفى عام يشمل 40175 سرير
- 76 عيادة متخصصة تشمل 12552 سرير
- 273 عيادة جوارية تشمل 3224 سرير

تجدر الاشارة الى ان ولايات الجنوب الكبير لا تشتمل على أي مستشفى جامعي ، في حين تتوفر على 9 مستشفيات عمومية من 204 مستشفى عبر الوطن ، وهذه المستشفيات تغطي خدمات أكثر من مليونين نسمة، ما انعكس سلبا على صحة السكان في تلك الولايات، خاصة في الحالات الاستعجالية والامراض المزمنة.

اما المؤشر الوطني لتوزيع الأسرة حسب وزارة الصحة والسكان بالجزائر فهو 2 سرير لكل 1000 نسمة<sup>39</sup> اي ما يقابل 20 سرير لكل 10000 نسمة، وهو معدل ضعيف مقارنة بالمؤشر المعتمد في الاقليم الاوربي الذي يوفر 63 سرير لكل 10000 نسمة وفقا لمنظمة الصحة العالمية<sup>40</sup> .

رغم الجهود الرامية الى تحسين مستوى الرعاية الصحية للمواطن الجزائري في العقد الاخير الا ان هذا القطاع لا يزال يشهد تدني كبير لمستوى الخدمات الصحية عبر كل ولايات الجزائر وليست الجنوبية منها فقط. اذ تظهر بين الفينة والاخرى العديد من الفضائح والازمات في القطاع وكان اخرها ازمة اللقاح الموجهة لتلاميذ المدارس الابتدائية وكذلك وفيات المواليد والنساء الحوامل، هذه الازمات استوجبت تحرك وزارة الصحة بإيفاد لجان تحقيق ولجان مراقبة بصفة دورية خاصة بعد تولي السيد عبد المجيد تبون منصب الوزير الاول اثر الانتخابات التشريعية الاخيرة .

### 3\_ التوزيع في قطاعات النقل والاستثمار:

تعتبر ولايات الجنوب الكبير من الولايات المتأخرة في مجالات التهيئة العمرانية خاصة في فترة 196 2 الى غاية 1999، لكن رغم ذلك التأخر \_ والذي كرسته فترة الازمة التي مرت بها البلاد منذ 1992 الى غاية اعلان المصالحة الوطنية 2005، هذه الأخيرة التي كانت محطة جديدة لبناء الوطن وازدهاره \_ شملت ولايات الجنوب عدة مشاريع تنموية في مجال التهيئة الحضرية والتي كان آخرها اعتماد ولايات منتدبة جديدة في منطقة الجنوب الكبير، والتي اسفرت عن ترقية كل من : عين صالح، عين امناس، عين قزام، برج باجي مختار، تميمون، بني عباس، المنبوعة وجانت من دوائر الى ولايات منتدبة، من أجل تحقيق التوازن في التنمية خاصة ان الولايات الجديدة كانت تتميز بالبعد عن الولايات الأم بأكثر من 600 كم ، ما كان يسبب عائق كبير في تحقيق التنمية الحضرية .

جدول(3) يوضح التوزيع في مجالات النقل والاستثمار في الفترة 2002-2013:

الإستثمار(مشروع)		الطرق والمطارات			المساحة كم <sup>2</sup>	الولاية
سياحة	صناعة	مطارات	طرق بلدية(كم)	طرق ولائية (كم)		
11	3 9	3	45 4	518	4 2796 8	أدرار
10	2 6	2	18 4	852	1 6488 1	بشار
21	8	1	91	151	1 5887 4	تیندوف
1	5 1	2	47 2	210	6 1936 0	تمنراست
1	5	9	55 9	146	2 8461 8	إبليزي

المصدر: اعداد الباحث<sup>41</sup>

من خلال الجدول السابق ، نلاحظ مايلي :

- عدم توازن واضح بين شساعة الولايات والطرق الواصلة بين اجزائها المتباعدة ، فمثلا ولاية كأدرار بما أكثر من 400 قصر(قرية ومدينة) ومساحة تزيد عن 400الف كم<sup>2</sup> فهي لا تتوفر الا على 454 كم كطريق رئيسي الرابط بين مقر الولاية وابعد بلدية عبر طريق معبد ، ناهيك عن وجود بلديات كبرج باجي مختار (كولاية منتدبة) وتيمياوين تعاني عزلة تامة، حيث لم يكتمل الطريق المعبد الرابط بينها وبين عاصمة الولاية الام الى حد الآن.ونفس الامر يمكن ان يطبق على ولاية تمنراست نظرا لشساعة مساحتها، وقد انعكس هذا الوضع على سلامة الأفراد سواء تعلق الأمر بنقل المرضى في الحالات الحرجة والذين في كثير من الاحيان يفقدون حياتهم نظرا لبعدهم عن المستشفيات، أو حالات الضياع او الوفاة المتكررة للمسافرين في الصحراء الشاسعة نظرا لعدم وجود طريق معبد يضمن الاتجاه الصحيح من والى برج باجي مختار وكل من ادرار وتمنراست.
- أما المطارات ، نلاحظ أن هناك عدم توازن كذلك في توزيعها، حيث نجد ان بمعدل 3 مطارات على الأكثر لكل ولاية رغم شساعة الولايات، عدا ولاية البزي التي تتمتع بوجود 9 مطارات (3مطار بمقاسات وطنية والأخرى بمقاسات عسكرية)،وهذا نظرا لأهميتها الاقتصادية(مصادرة طاقة وسياحة).وهذا التوزيع في حد ذاته غير عادل بين الولايات فيما بينها.
- مجالات الاستثمار في بعض الولايات تعكس بظنا شديدا في الحركية التنموية ، لكنها جيدة في ولايات أخرى ، فمثلا اعلى معدل للاستثمار\* كان في ولاية ادرار، بمعدل 100 مشروع سنويا \_ وهو معدل مقبول على العموم ، بالرغم من انه ضعيف اذا ما

وزعناه على القطاعات الأربعة بمعدل 25 مشروع للقطاع الواحد \_ ويعود السبب الرئيسي للنسبة الأولى الى الكثافة السكانية المرتفعة في تلك الولاية مقارنة مع باقي الولايات قيد الدراسة. أما ولايتي تيندوف واليزي فيشهدان تدني كبير في معدل الاستثمار بمعدل لا يتجاوز 10 مشاريع \_ بمعدل مشروعين لكل قطاع من القطاعات الأربعة سنويا\_ رغم ما تقدم ولاية اليزي من ثروات طاقوية هائلة للدولة . وكذلك ادرار ، وتمنراست .

رغم غنى المنطقة بحقول النفط والغاز ومناجم الذهب في كل ولاية من الولاية الجنوبية الكبرى وما يميز مناخها من محفزات للطاقة\_النظيفة\_ البديلة (رياح ،اشعة شمس ،رمال) ، الا ان واقع الاستثمار ضعيف جدا اذا قسناه من خلال عدد المناطق الصناعية المنجزة على ارض الواقع والعائدة بالنفع على سكان المنطقة.

• تتوفر الجزائر حاليا على 72 منطقة صناعية تغطي مساحة إجمالية تقدر بأكثر من 12000 هكتار. كما تتوفر البلاد على 450 منطقة نشاطات، تتربع على مساحة تفوق 17000 هكتار<sup>42</sup>. تتوزع المناطق الصناعية ومناطق النشاطات في ولايات الجنوب كما يلي:

جدول(4) يوضح توزيع المناطق الصناعية في ولايات الجنوب:

المناطق الصناعية		مناطق النشاطات		الولاية
المساحة (هكتار)	العدد	المساحة(هكتار)	العدد	
	0	309.498	8	أدرار
1	1		0	بشار
	0	184.9	14	الوادي
2	2	252.19	8	غرداية
	0	56.8	1	اليزي
	0	1311	12	ورقلة
	0	206	2	تمنراست
	0	46	1	تندوف

المصدر: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري<sup>43</sup>.

من خلال الجدول يتضح ما يلي:

\_ انعدام المناطق الصناعية في كل ولايات الجنوب الكبير

\_ مناطق النشاطات قليلة جدا وتكاد تنعدم في بعض الولايات كإيليزي وتيندوف. أما ولايتي تمنراست وادرار فتتوفر على التوالي على 8 و2 وهي غير كافية خاصة وان الولايتين شاسعتي المساحة وبها دوائر تبعد احيانا عن عاصمة الولاية ب 1000 كلم تقريبا. كبعد دائرة برج باجي مختار عن ادرار ب900 كلم ، 700 كلم بعد دائرة عين صالح عن تمنراست . بالاضافة الى الموقع الجغرافي الحدودي والذي يعتبر نافذة اقتصادية كبيرة للتصدير الى افريقيا خاصة تجاه دولتي مالي والنيجر .

\_ ان انعدام المناطق الصناعية في ولايات الجنوب الكبير وعدم عدالة التوزيع في مناطق النشاطات ، انعكس سلبا على التنمية في المنطقة كما انعكس بشكل كبير على السوق والاسعار ، فمثلا مادة الاسمنت تصل الى المواطن في تمنراست بسعر يزيد احيانا عن 1000 دج للكيس الواحد، في حين انها تتوفر في المدن التي بها مصانع اسمنت او المدن القريبة منها بسعر 500 دج للكيس .

● أما قطاع السياحة، فرغم ما تتوفر عليه ولايات الجنوب الكبير من مناطق سياحية ، إلا أن الجهود المبذولة من طرف الحكومة لم ترق الى مستوى التأمّلات وهو ما يتضح من خلال الجدول رقم (3)، إذ نجد انه خلال 10 سنوات تراوح معدل المشاريع بين 2.1 و 0.01 مشروع وهو معدل ضعيف جدا مقارنة بالطبيعة السياحية التي تميز ولايات الجنوب الكبير . ويرى 67 بالمائة من المبحوثين ان مستوى التهيئة الحضرية في المنطقة رديء جدا، خاصة حالة الطرق المهترئة وغير المعبدة ، في حين يرى 56 بالمائة منهم ان المرافق الترفيهية(ملاعب، منتزهات) منعدمة في مناطقهم .

4. معيقات تكريس عدالة التوزيع في ولايات الجنوب الكبير

من خلال الاستبيان المنجز بخصوص هذا الموضوع اتفق 90 بالمائة من المستجوبين على المعوقات التالية لتكريس عدالة التوزيع في المنطقة :

- الفساد الاداري والمالي وغياب الرقابة على المشاريع
- عدم كفاءة المسيرين وسوء اختيارهم وجهلهم بطبيعة المنطقة وتقاليدها .
- بعد المسافة وطبيعة المناخ الصحراوي.
- عدم محاسبة ومراقبة المدراء التنفيذيين .
- عدم اعطاء البلديات فرصة للقيام بالتنمية المحلية.
- المخصصات المالية ضعيفة ولا تكفي لبناء تنمية حقيقية.
- غياب ارادة سياسية قوية للقيام بعملية تنمية شاملة.
- الجهوية والبيروقراطية والاضهاد الممنهج.
- انعدام رؤية واضحة لسياسة دعم الدولة لهذه الاقاليم.
- ضعف الاستثمار في مجال الخدمات في أقاليم الجنوب.
- القرار السياسي.
- ضعف التمثيل و انعدام المخطط الشامل للتنمية.

#### الخاتمة

ترتبط العدالة التوزيعية بالمواطنة في الدولة الحديثة بعلاقة طردية ، فكلما تحققت العدالة التوزيعية وشملت دائرة اوسع من السكان ، تكرست مواظبتهم من خلالها بشكل اكبر وتعمقت وطنيتهم وانتمائهم لذلك البلد .

تسعى الحكومات الجزائرية منذ الاستقلال الى يومنا هذا ، الى تحقيق العدالة التوزيعية بين افراد المجتمع الجزائري، كما اهتمت مؤخرا بشكل اكبر بمنطقة الجنوب الكبير(تمنراست +ادار+اليزي+تيندوف)، الذي حرم من التنمية لعدة عقود ، وعملت على تحسين المستوى المعيشي والخدمات للسكان في تلك المنطقة من خلال تحقيق التنمية على أكثر من صعيد ، سواء تعلق المر بقطاع التعليم بتوفير 713 مدرسة ابتدائية ، و187 مؤسسة اكاديمية و76 مؤسسة للتعليم الثانوي . أو قطاع الصحة بتوفير 7 مستشفيات و20 عيادة جوارية، أما قطاع الاستثمار ، حيث انعدمت المناطق الصناعية في منطقة الجنوب الكبير وتوفرت على 13 منطقة نشاط فقط .

من خلال هذا التوزيع للخدمات نشهد انخفاض مستوى الاحساس بالمواطنة لدى سكان المنطقة حيث نجد 20 بالمائة من المستجوبين ابدو احساسا ضعيفا بالمواطنة نظرا لعد رضاهم على واقع العدالة التوزيعية في المنطقة ، في حين ابدى 50 بالمائة منهم احساسا مقبولا بالمواطنة . وفي المقابل كان الاحساس بالمواطنة بامتياز ضعيفا بنسبة 7 بالمائة فقط .

ورغم عدم رضى المواطنين في منطقة الجنوب الكبير بواقع العدالة التوزيعية ، الا ان ذلك لم ينعكس على انعدام الاحساس بالمواطنة تجاه الوطن. وكانوا دوما يبدون وطنيتهم تجاه الوطن ويتضح ذلك جليا في نتائج الانتخابات التشريعية الاخيرة

(2017/05/04) والتي عرفت مشاركة كبيرة للمواطنين في منطقة الجنوب الكبير مقارنة مع باقي مناطق الوطن، حيث بلغت نسبة المشاركة في الولايات الاربع كالتالي<sup>44</sup>:

➤ ايليزي : 65.06 بالمائة .

➤ تيندوف: 62.73 بالمائة.

➤ تمنراست: 57.04 بالمائة.

➤ ادرار : 51.10 بالمائة .

وتبقى مسألة عدالة التوزيع أمر بالغ الأهمية لما يترتب عنه من رضى لدى المواطنين، لأنه تمس المصلحة العامة للمواطنين ويؤدي تكريس المساواة والعدالة بينهم، ما يعمق في ذواتهم الوطنية ويدفعهم الى تأدية واجباتهم، ويساهم في بناء المنطقة وتطورها .

### الهوامش والمراجع

- 1\_ مارتن غريفش، تيرياوكلاهان ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية.(تر:مركز الخليج للأبحاث). دبي :مركز الخليج للأبحاث.2002،ص296
- \*جون رولز 1921\_2002 مفكر امريكي
- \*\*المؤسسات الاجتماعية حسب رولز تنقسم الى مؤسسات كمنظومة قانونية (الدستور مثلا) أو مؤسسات كهيكل تنظيمي تنفيذي (اشخاص).
- 2\_ امارتيا سن ،فكرة العادلة.(تر:مازن جندلي).بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون ومؤسسة مترجم مُجَد بن راشد ال مكتوم .2010،ص205
- 3\_ جون رولز، نظرية في العدالة .(تر:لبنى الطويل ).دمشق :الهيئة العامة السورية للكتاب ،2011،ص85
- 4\_ امارتيا سن ، مرجع سابق ،ص49
- 5\_ جون رولز،.مرجع سابق ،ص101
- 6\_ جون رولز ، المرجع نفسه ،ص94
- 7\_ امين حمداوي،جميل. " العدالة التوزيعية" الحوار المتمدن.العدد: 4810 – 2015 / 5 / 18 متحصل عليه من الموقع :  
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=468467>
- 8\_ حسين حسن موسى،مناهج البحث في المواطنة وقيم المجتمع .القاهرة : دار الكتاب الحديث. 2012، ص32
- 9\_ حسين حسن موسى،المرجع نفسه ،نفس الصفحة
- 10\_ حسين حسن موسى ،المرجع نفسه، ص33
- 11\_ يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية .القاهرة :مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.ج1، ص193
- 12\_ ماريا لويزا ، المدينة الفاضلة عبر التاريخ .(تر عطيات أبو السعود).الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1997،ص28
- 13\_ منير مباركية ، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية  
2013،ص09
- 14\_ طارق عبد الرؤوف عامر، المواطنة والتربية الوطنية ،أبحاث عالمية وعربية . القاهرة :مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2012 ، ص34
- 15\_ طارق عبد الرؤوف عامر،المرجع نفسه،نفس الصفحة
- 16\_ منير مباركية،مرجع سابق،ص09
- 17\_ حسين حسن موسى مرجع سابق ، ص34
- 18\_ عبد الرحمن بن علي الغامدي ، قيم المواطنة لدى طلاب الثانوية وعلاقتها بالأمن الفكري .الرياض: جامعة نايف للعلوم الامنية  
2010،ص77
- \* للاشارة كان تقلد اهل الذمة للمناصب السامية في الدولة ابرز مصدر إختلاف بين المفكرين العرب في تحليلهم " لصحيفة المدينة " ويعتبر خالد باموت من المعارضين لفكرة تولي اهل الذمة لمثل هذه المناصب .

- 19 \_ خالد ياموت، "المواطنة في الفكر الاسلامي .. رصد للأدبيات المعاصرة". مجلة الكلمة. العدد 54. شتاء 2007، متحصل عليه من الموقع <http://www.kalema.net/v1/?rpt=756&art=2016/03/09/08.30> في 2016/03/09/08.30
- 20 \_ صحيح مسلم، الحديث رقم 6751
- 21 \_ محمود عقل، القيم السلوكية. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ٢٠٠١، ص 14.
- 22 \_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 01 - 16 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437/وافق 6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد: 7، 14 مارس 2016، ص 07
- 23 \_ علي ليلة، المجتمع المدني العربي.. قضايا المواطنة وحقوق الانسان. القاهرة: مكتبة الانجلوساكسونية، 2007، ص 90
- 24 \_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 01 - 16 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437/وافق 6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد: 7، 14 مارس 2016، ص 10
- 25 \_ علي الكواري. "مفهوم المواطنة في الدولة القومية" مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية السنة 23. العدد 264، ص 113
- 26 \_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 01 - 16 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437/وافق 6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد: 7، 14 مارس 2016، ص 10
- 27 \_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 01 - 16 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437/وافق 6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد: 7، 14 مارس 2016، ص 13، 14
- 28 \_ اماني غازي جرار، المواطنة العالمية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2011، ص 42
- 29 \_ طارق عبد الرؤوف عامر، مرجع سابق، ص 82
- 30 \_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 01 - 16 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437/وافق 6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد: 7، 14 مارس 2016، ص 15، 16
- 31 \_ عبد الله بن سعيد بن محمود ال عبود، قيم المواطنة لدى الشباب واسهاماتها في تعزيز الامن الوقائي. الرياض: جامعة نايف للعلوم الامنية، 2011، ص 88
- 32 \_
- \* لكن هذه الاحصائية تقديرية باعتبار السكن للإقامة، خاصة وان في الإحصاءات الكثير يسجل مكان اقامته الاصلية وليس الإقامة الحالية إقامة العمل .
- 33 \_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 01 - 16 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437/وافق 6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد: 7، 14 مارس 2016، ص 14
- 34 \_ أرقام الاحصائية متحصل عليها من الوكالة الوطنية للاحصائيات على الرابط <http://www.andi.dz/index.php/ar/monographie-des-wilayas> في 2017/01/30
- \* معدل التوزيع = عدد التلاميذ / عدد المدارس
- 35 \_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 01 - 16 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437/وافق 6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد: 7، 14 مارس 2016، ص 14
- 36 \_ المؤشرات متحصل عليها من الموقع الرسمي لوزارة الصحة بالجزائر على الرابط <http://www.sante.gov.dz/index.php/indicateurs> في 2017/07/13
- 37 \_ تقرير منظمة الصحة العالمية "الإحصاءات الصحية العالمية 2009". منظمة الصحة العالمية. 2009، ص 95
- \* البيانات متحصل عليها من الموقع الرسمي لوزارة الصحة الجزائرية <http://www.sante.gov.dz/index.php/indicateurs>
- 38 \_ الأرقام متحصل عليها من الموقع الرسمي لوزارة الصحة بالجزائر <http://www.sante.gov.dz/index.php/indicateurs>
- 39 \_ نفس المرجع



<sup>40</sup> \_ تقرير منظمة الصحة العالمية "الإحصاءات الصحية العالمية 2009". منظمة الصحة العالمية. 2009، ص20

<sup>41</sup> \_وفقا لإحصائيات متحصل عليها من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. نافذة دراسة الولايات . متحصل عليها من الموقع :

بتاريخ: 2017/1/20 . <http://www.andi.dz/index.php/ar/monographie-des-wilayas>

\*معدل الاستثمار = مجموع المشاريع /عدد السنوات

<sup>42</sup> \_ الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.وزارة الصناعة والمناجم .متوفر على الموقع:

<http://www.aniref.dz/index.php/ar/2015-07-21-13-53-09/2016-01-04-10-27-47>

<sup>43</sup> \_ الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، نفس المرجع

<sup>44</sup> \_ هذه هي نسب المشاركة النهائية في الانتخابات التشريعية حسب الولايات . حسب الأرقام الرسمية لوزارة الداخلية . متوفر على الموقع

2017/08/08 . <http://www.elbilad.net/article/detail?id=69992>